

أمن المعلومة



أصدر مركز الدراسات والبحوث بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية حتى الآن مائتين وثلاثة وأربعين كتاباً كان آخرها الكتاب رقم (٢٤٣) الذي صدر ضمن مجموعة إصدارات عن العام المنصرم ١٩٩٩م وموضوعه (أمن المعلومة) وهو من تأليف اللواء د. محمد فاروق عبد الحميد كامل.

احتياجات المواطنين الفعلية وتطلعاتهم وآمالهم، مما يعرض جهود هذه الإدارات للتعثر في تحقيق أهدافها المرجوة، الأمر الذي يعرض أعمالها لتدهور محقق ().

وإذ تصدق الحقيقة السابقة على السياسات الاستراتيجية لمرفق الأمن، فإنها وبذات الدرجة تصدق أيضاً على القرارات الأمنية الأدنى درجة في مستوياتها اللامركزية المنتشرة خلال التنظيمات الأمنية، والتي يجب أن تعلم بالوقائع والأحداث وانعكاساتها على الرأي العام، وبالتطورات التي تلحق بجميع المواقف الأمنية التي تمس المواطنين، وبالتالي فإن المعلومة تصبح أمراً لا غنى عنه لأي عضو يساهم بالقليل أو بالكثير في إدارة شئون المرفق، ويصدق بالتالي المثل الفرنسي القائل: «إن المعرفة هي مناط السلطة، والتنبؤ هو مناط القدرة». ونظراً للأهمية القصوى للمعلومات الأمنية فإن التنظيم الأمني المعاصر لمرفق الأمن يضم وحدات خاصة للتحري وجمع المعلومات فيما يتعلق بشئون معالجة الجريمة، ويهتم أيضاً بتعدد قنوات أخرى خارجية تضمن بها وصول تيارات الرأي العام عن الحالة الأمنية، وهي عبارة عن أجهزة متخصصة، لها الصفة الحيادية في جمع المعلومات عن شتى الأنشطة الإجرامية، ومدى امتدادها وتركزها الجغرافي، ومدى تأثير إحساس المواطنين بالأمن في أماكن وقوعها. ورغم أهمية المعلومة كحقيقة مجردة في أعمال مرفق الأمن، فإن الدراسات المهمة بهذا العلم تقف عادة متخفية ما يستوجب المنطق من ضروريات تكثيف الدراسات الخاصة بالمعلومة باعتبارها هدف وأداة جهود المرفق الأمني ككل، والقسام

وقد بين المؤلف أن العمل الأساسي لجهاز الأمن يرتكز على محور جوهري، يتمثل في جمع المعلومات عن المجالات المختلفة التي يهتم بها الجهاز. وبالتالي فإن جل العمل الدؤوب الذي يمارسه مسؤول الأمن، يستهدف أساساً الحصول على معلومة ما، قد تقدم له شيئاً من المعرفة تلقي الضوء الذي يزيل عدم التاكيد القائم حول موضوع ما، فيمكنه ذلك من استخلاص عدد من النتائج المؤثرة في كشف أو توجيه العمل الشرطي، وتكون هي المحور الذي يبني عليه تصوره في تقدير موقف ما قد يرفعه إلى المستويات العليا في صورة تقرير، وقد يحتفظ به في أرشيفه كرسيد يستمره في الوقت المناسب، وأوضح أن أهمية المعلومة في نطاق مهام الأمن تبرز من خلال أن ما يستخلص من هذه المعلومات من معارف يمثل قناة الاتصال الرئيسة التي توصل إلى كشف الجرائم وضبط مرتكبيها، فضلاً عن منع وقوعها أصلاً، وتمر من خلالها ردود أفعال الرأي العام حول السياسات الأمنية المطبقة والمنظمة لحياة الأفراد من ناحية، ومن ناحية أخرى تكشف لقيادات مرفق الأمن أحاسيس المواطنين، واحتياجاتهم، وتطلعاتهم في مجال الأمن، لكي تأخذها في حساباتها في إدارة شئون وعمليات المرفق الأمني.

وأشار إلى أن الإدارة الأمنية التي تعنى عنها حقيقة اتجاهات الرأي العام حيال وضعها لسياساتها، أو اتخاذها لقراراتها، أو التعرف على ردود أفعاله خلال تغيير هذه السياسات أو القرارات، تتعرض بصورة مؤكدة لأخطار الفشل، ولخاطر غير محدودة نتيجة عدم تطابق هذه السياسات أو القرارات مع

المشترك في جميع الدراسات التي تتناول فروع هذا العلم، ويكتفي في هذا المجال بإشارات مقتضية في مقدمة الدراسات الفرعية، تدور حول تعريف المعلومة ولا تغطي مطلقاً الجوانب العلمية المختلفة للمعلومة كوحدة قائمة بذاتها، تمثل نقطة الانطلاق الأساسية لغيرها من الدراسات الأمنية.

هذا وقد تضمن الكتاب سبعة فصول موزعة على النحو التالي:

الفصل الأول: (ماهية المعلومة، - تعريف المعلومة، - عناصر المعلومة).

الفصل الثاني: (الإبعاد السيكلوجية للمعلومة، - القدرة العصبية، - الدوافع الغريزية، - مدى قوة الذاكرة والملاحظة، - القدرة على الإدراك، - الوعي ودرجة الذكاء).

الفصل الثالث: (شروط صحة المعلومة الأمنية، - شروط موضوعية المعلومة، - كمال المعلومة، - صدق وإثبات المعلومة، - فعالية المعلومة، - مراعاة عنصر التنبؤ في المعلومة).

الفصل الرابع: (تحليل المعلومة الأمنية، - تحليل المعلومة الأمنية أسلوب للبحث العلمي، - أنواع تحليل المعلومة الأمنية، - مراحل عملية تحليل المعلومة الأمنية).

الفصل الخامس: (المجالات الأساسية للمعلومة الأمنية، - في مجال الأمن الجنائي، - في مجال الأمن السياسي، - في مجال الأمن الاقتصادي، - في مجال الأمن الاجتماعي).

الفصل السادس: (تسجيل المعلومة الجنائية، - التطور التاريخي للتسجيل الجنائي، - ماهية التسجيل الجنائي للمعلومات، - القواعد الفنية للتسجيل الجنائي، - دور التسجيل الجنائي في عملية البحث الجنائي).

الفصل السابع: (إحصاء المعلومة الجنائية، - تعريف الإحصاء الجنائي، - المصادر الإحصائية، - أهمية الإحصاء الجنائي في أعمال التحقيق الجنائي، - الأخطاء التي تؤثر في سلامة الإحصاء الجنائي).

المراجع.